الحقّ في المياه وتغيُّر المناخ 2025

تقرير الراصد العربي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية

الماء كحق وحقل للصراع في العالم العربي:

قراءة في الاحتجاجات المائية

صقر النور

عالم اجتماع ريفي

annd
Arab NGO Network for Development
شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية

يُنشر هذا التقرير كجزءٍ من سلسلة تقارير الراصد العربي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية (AWR) لشبكة المنظّمات العربية غير الحكومية للتنمية (ANND). يُعدُّ تقرير الراصد العربي منشورًا دوريًا تصدره الشبكة ويركّز كلّ إصدار على حقٍّ معيّنٍ وعلى السياسات والعوامل الوطنية والإقليمية والدولية التي تساهم في انتهاكه. يتمّ تطوير تقرير الراصد العربي من خلال عملية تشاركية تجمع ما بين أصحاب المصلحة المعنيّين، بما في ذلك المجتمع المدني، والخبراء في المجال، والأكاديميّين، وممثّلي الحكومة في كلٍّ من البلدان الواردة في التقرير، وذلك كوسيلةٍ لزيادة ملكيّة التقرير في ما بينهم وضمان توطينه وتعزيز صلته بالسياق.

يُركّز التقرير السابع للراصد العربي على موضوع الحقّ فِي المياه. وقد اعدّ بهدف تقديم تحليلٍ شاملٍ ونقديّ لوضع الحق في المياه في المنطقة كذلك في سياق التغيرات المناخية التي تشهدها المنطقة. ويُؤمل أن تُشكّل المعلومات والتحليلات المقدّمة منصّة للدعوة إلى إعمال هذا الحق للجميع.

تعبّر الآراء الواردة في هذه الوثيقة عن رأي المؤلّف حصراً، ولا تعكس بالضرورة وجهات نظر شبكة المنظّمات العربية غير الحكومية للتنمية، Brot für die Welt، أو المساعدات الشعبية النرويجية.

بيروت، حقوق النشر © 2025. جميع الحقوق محفوظة.

التقرير صادر عن **شبكة المنظّمات العربية غير الحكومية للتنمية**. يمكن الحصول عليه من الشبكة أو يمكن تحميله عن الموقع:

http://www.annd.org

يُحظّر إعادة إنتاج هذا التقرير أو أي جزء منه أو استخدامه بأي طريقة كانت من دون إذنٍ خطّي صريح من الناشر باستثناء استخدام الاقتباسات الموجزة.

بدعم من

Brot für die Welt | Norwegian People's Aid

الحقّ في المياه وتغيُّر المناخ 2025
تقرير الراصد العربي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية

الماء كحق وحقل للصراع في العالم العربي:

قراءة في الاحتجاجات المائية

صقر النور
عالم اجتماع ريفي

صقر النور عالم اجتماع ريفي متخصص في ديناميات الزراعة والعدالة البيئية في مصر والمنطقة العربية. يحمل درجة الدكتوراه في علم الاجتماع من جامعة باريس-نانتير، وقد شغل مناصب بحثية في كل من المدرسة العليا للدراسات في العلوم الاجتماعية – متحف حضارات أوروبا والبحر الأبيض المتوسط (EHESS-MuCEM)، وجامعة برلين الحرة، والجامعة الأميركية في بيروت، وجامعة جنوب الوادي. وهو الباحث الرئيسي في مشروع برنامج الأرشيفات المهددة بالاندثار EAP1594: الإرث النوبي، وأحد مؤسسي شبكة RÉSEAU TANMO. كما ألّف وحرّر عدداً من الكتب والمنشورات الأكاديمية المحكّمة، من بينها الكتاب الذي شارك في تحريره مع محمد جمال بعنوان التعاونيات الزراعية في عصر النيوليبرالية (2025).

المحتويات

مقدمة: موجة عربية من الغضب المائي 05

الإطار النظري: عدالة المياه وصراعات التوزيع الإيكولوجي غير المتكافئ 07

لمحات مقارنة: نضالات المياه في المنطقة 10

أنماط مشتركة في الاحتجاجات المائية: دروس وتوصيات للمجتمع المدني والمنظمات الأهلية 16

الخاتمة: الماء كحق، وأفق لحركة العدالة البيئية والاجتماعية 19

المراجع 20

01

المقدمة: موجة عربية من الغضب المائي

شهدت المنطقة العربية خلال العقدين الماضيين تصاعدًا ملحوظًا في الاحتجاجات المرتبطة بقضايا المياه، ما جعل هذا المورد الحيوي محورًا متجددًا للتوترات الاجتماعية والسياسية. فقد برزت في القرى والمناطق الريفية والأحياء الشعبية، وفي محيط المدن الكبرى، مطالبات واسعة تركز على الحق في الوصول العادل والآمن للمياه، ورفض سياسات الخصخصة، والتنديد بتلوث مصادر مياه الشرب، إضافة إلى مقاومة السياسات الكبرى التي تعيد توزيع الموارد بطريقة تُسهم في تعميق التفاوتات البنيوية القائمة. ولا تعكس هذه الحركات مجرد احتجاجات على اختلالات خدمية، بل تعبّر عن تراكمات ممتدة من التهميش والإقصاء، وتحمل في مضمونها مطالب تتصل بمفاهيم المواطنة والكرامة والسيادة. وتشير البيانات إلى أن المنطقة العربية شهدت خلال الفترة بين عامي 2009 و2019 ارتفاعًا في حجم الاحتجاجات بنسبة 16.5% (Brannen et al., 2020)، ما يعكس اتساع نطاق الحركات الاجتماعية في المنطقة. وتواجه غالبية دول العالم العربي مستويات متفاوتة من تهديدات الجفاف وتراجع معدلات الأمطار، بما يؤدي إلى تفاقم التفاوت في الوصول الآمن للمياه لدى الفئات الفقيرة والمهمشة. كما تظهر التقديرات المناخية أن المنطقة مرشحة لارتفاع درجات الحرارة بنحو 4 درجات مئوية بحلول نهاية القرن، مع احتمال انخفاض معدلات هطول الأمطار بنسبة قد تصل إلى 40% في بعض المناطق، فضلاً عن تضاعف وتيرة موجات الجفاف (Elgindy & Mabrouk، 2024). وفي ضوء هذه المعطيات، تتفاقم التفاوتات الاجتماعية في النفاذ إلى المياه بفعل التقاء ضغوط التغير المناخي مع الاختلالات الهيكلية في إدارة الموارد المائية وتوزيعها. وباتت المياه في العديد من مناطق العالم العربي تمثّل في الوقت نفسه عاملاً محفزًا للنزاعات ومورِدًا مهددًا بالاستنزاف، فضلاً عن كونها مؤشرًا واضحًا على عمق التفاوتات السائدة (Khalifa، 2025).

تتبلور هذه الموجة من التحركات الاجتماعية ضمن سياق إقليمي يتسم بتفاقم الأزمات البيئية واتساع فجوات التفاوت الاجتماعي، إلى جانب هشاشة مؤسسات الدولة في عدد من البلدان العربية. ولا تقتصر تداعيات الأزمة المائية على أبعادها البيئية فحسب، بل تمتد لتؤثر بصورة مباشرة في الأمن الغذائي والاستقرار الاجتماعي والسيادة الوطنية. وتشير التقديرات إلى أن الخسائر المتوقعة جرّاء الإجهاد المائي ونقص الموارد المائية قد تتراوح بحلول عام 2050 بين 6% و12% من الناتج المحلي الإجمالي في المنطقة (البنك الدولي، 2018). كما يسهم ضعف الاستثمارات في البنية التحتية المائية، إضافة إلى اختلالات توزيعها، في تعميق التفاوتات الاجتماعية والمجالية في الحصول على المياه.

غير أنّ الأزمة المائية في المنطقة العربية لا يمكن تفسيرها بالتحولات المناخية أو موجات الجفاف وحدها. فالمشهد المائي الإقليمي يتكوّن من تفاعل معقد يجمع بين التأثيرات البيئية المتصاعدة، وبين الهشاشة المؤسسية وضعف قدرات الإدارة العامة واستمرار أنماط الإقصاء الاجتماعي. وتُظهر تجارب مختلفة في المغرب العربي والعراق ومصر اعتمادًا مفرطًا على نماذج تنموية ترتكز على "تصدير المياه" من خلال المنتجات الزراعية، وعلى الاستنزاف المتزايد للمياه الجوفية، إلى جانب تدني مستويات إعادة تدوير المياه. وتسهم هذه الممارسات في تعميق الأزمة بدل الإسهام في احتوائها أو إيجاد حلول مستدامة لها.

تتجاوز الأزمة المائية في المنطقة نطاق الحدود الوطنية لتُسهم في تغذية التوترات الإقليمية، كما يتجلى في الخلاف القائم بين مصر وإثيوبيا حول سدّ النهضة، وفي النزاعات المتكررة بين العراق وكلٍّ من تركيا وإيران بشأن تقاسم مياه نهرَي دجلة والفرات. وفي هذه السياقات، يُعاد تشكيل مفهوم السيادة الوطنية من خلال السيطرة على الموارد المائية، وتتحوّل الماء إلى

أداة للتفاوض أو الضغط أو حتى للمواجهة المباشرة. ويمكن القول إن أزمة المياه أصبحت، في عدد متزايد من الدول العربية، عاملاً مسرّعًا لوتيرة الاحتجاجات، ومحفزًا لعمليات التعبئة الاجتماعية، وأحيانًا أداة تُوظَّف سياسيًا لتأجيل الاستحقاقات الاجتماعية أو لإعادة إنتاج أنماط الهيمنة القائمة.

وفي سياقات الحروب والاحتلال الاستيطاني، كما في فلسطين واليمن، لا يُعدّ الماء مجرد مورد طبيعي، بل يتحوّل إلى ساحة صراع مباشر. ففي فلسطين، يُعاد تنظيم الوصول إلى المياه وفق اعتبارات أمنية واستعمارية، ويُستخدم الماء كأداة ضغط عبر سياسات التجفيف وتدمير البنى التحتية المائية. وفي اليمن، تَحوَّل الماء إلى سلاح في الحرب من خلال استهداف المنشآت الحيوية أو السيطرة على مصادر المياه. أمّا في سوريا والعراق، فقد شهدت السنوات الماضية تفجير سدود وتحويل مجاري الأنهار ضمن استراتيجيات حربية توظّف البيئة بوصفها وسيطًا للعقاب أو الهيمنة. وفي هذه الحالات جميعها، يصبح الماء ضحية للنزاع، كما يتحوّل في الوقت ذاته إلى إحدى أدواته الفاعلة.

ومع ذلك، فإن دلالات الاحتجاجات المرتبطة بالمياه لا تقتصر على بُعدها السياسي المباشر، بل تمتد لتشمل أبعادًا رمزية وثقافية عميقة. فالماء ليس موردًا طبيعيًا محايدًا، بل عنصرًا يُعاد إنتاجه اجتماعيًا ويتشابك مع مفاهيم الكرامة والمواطنة والهوية والانتماء والحق في الحياة. كما أنّ الغضب الناجم عن فقدان المياه يعكس في جوهره غضبًا على التهميش، وعلى الانفصال القسري عن المشترك والمشاع، وعلى تحوّل مقومات الحياة الأساسية إلى امتياز طبقي أو أداة لإعادة إنتاج أنماط الهيمنة القائمة.

أمام هذا المشهد المركّب، تبرز مجموعة من الأسئلة المركزية التي تسعى هذه الورقة إلى تناولها وتحليلها. ما العوامل التي تجعل من الماء نقطة اشتعال في مجتمعات عربية مختلفة؟ وهل يمكن الحديث عن موجة احتجاج مائية عابرة للبلدان ذات سمات مشتركة؟ وما طبيعة هذه الحركات، وأشكالها التنظيمية، وأدواتها التعبيرية؟ كما يطرح السؤال حول الدور المحتمل للمنظمات الأهلية والمجتمع المدني في تأطير هذه الدينامية، وفي دعم إمكان تحوّلها إلى حركة اجتماعية بيئية ذات أثر تحويلي. وإلى جانب ذلك، يُطرح سؤال جوهري حول إمكانية بناء خطاب عربي للعدالة المائية يستند إلى الخبرات المحلية والحركات المجتمعية، ويتجاوز المقاربات التقنية والنيو-ليبرالية التي تُركّز على الترشيد والخصخصة والتسليع باعتبارها حلولاً أحادية للأزمة.

تحاول هذه الورقة تقديم مساهمة أولية في هذا المسار البحثي من خلال تحليل معمّق للحركات الاحتجاجية المرتبطة بالمياه في العالم العربي، عبر ربط الحالات القُطرية المختلفة وإبراز سماتها البنيوية المشتركة. وتسعى الورقة إلى تجاوز المقاربات التجزيئية التي تتعامل مع كل حالة ضمن إطارها الوطني الضيق، وذلك من خلال اقتراح قراءة تركيبية للظاهرة تنطلق من منظور العدالة البيئية، والسلطة الرمزية، والسياسات النيوليبرالية التي تعيد تشكيل علاقة المجتمعات العربية بمواردها المائية.

تنقسم هذه الورقة إلى أربعة أقسام مترابطة. يتناول القسم الأول الإطار النظري المؤسِّس لفهم عدالة المياه، من خلال مراجعة الأدبيات المتعلقة بالدورة الهيدرو-اجتماعية، والبيئية النقدية، ونظريات الحركات البيئية الجديدة. أما القسم الثاني فيقدم قراءة مُقارنة لأبرز الحركات الاحتجاجية المرتبطة بالمياه في العالم العربي، مستعرضًا أمثلة من مصر والمغرب والجزائر وتونس والعراق واليمن وفلسطين ودول الخليج. ويخصص القسم الثالث لتحليل أدوار منظمات المجتمع المدني والفاعلين غير الرسميين داخل هذه الحركات، مع التوقف عند التحديات المرتبطة بالعمل في فضاءات عامة مضيقة أو مقموعة. وفي القسم الرابع والخاتمة، تُطرح قراءة تحليلية للدروس المستفادة، مع رسم ملامح استراتيجية قادرة على تحويل هذه التحركات إلى نواة لحركة اجتماعية بيئية تستعيد للماء دلالاته السياسية والاجتماعية، وتعيد للعدالة دورها كأفق تحرّري. بناءً على هذه المُعطيات، تسعى الورقة إلى إعادة وضع الماء في صميم النقاش حول المستقبل العربي، ليس باعتباره مجرد أزمة تقنية أو مورد يمكن إدارته فحسب، بل كشرط أساسي للكرامة، وأساس للسيادة الوطنية، ونقطة انطلاق لإعادة التفكير في معنى الحياة والعدالة في ظل تحديات التغير المناخي ومسارات التحول الاجتماعي والبيئي.

02

الإطار النظري: عدالة المياه وصراعات التوزيع الإيكولوجي غير المتكافئ

تسعى هذه الورقة إلى فهم الحركات الاحتجاجية المرتبطة بالمياه في العالم العربي من خلال منظور نقدي متعدد المستويات، يجمع بين مفاهيم العدالة والمواطنة البيئية والدورة الهيدرو-اجتماعية وصراعات التوزيع الإيكولوجي، مع استثمار التحليلات الأنثروبولوجية والسوسيولوجية للمقاومة والرمزية. ففي الأدبيات النقدية المعاصرة، لم تعد المياه تُفهم كمورد طبيعي يخضع لمعادلات العرض والطلب، أو كخدمة تقنية تُدار بالكفاءة والحوكمة، بل باتت تُنظر إليها كمورد سياسي واجتماعي يُعاد إنتاجه عبر التفاوتات والتهميش والصراع والدلالات الرمزية المرتبطة بها.

يُعدّ مفهوم «العدالة المائية» نقطة انطلاق مركزية في هذا التحليل. فلا تقتصر العدالة المائية على ضمان الوصول الآمن للمياه فحسب، بل تتسع لتشمل عدالة التوزيع، وعدالة التمثيل، وعدالة الاعتراف، وعدالة المعرفة، وكذلك عدالة الأجيال القادمة. فالماء ليس موردًا ماديًا يُوزَّع وفق ضوابط تقنية وإدارية فحسب، بل هو عنصر مادي وثقافي وحيوي يتداخل مع مفاهيم الكرامة والمواطنة والسيادة، ويشكّل جزءًا أساسيًا من شروط الحياة اليومية الكريمة. وغالبًا ما تعكس سياسات توزيع المياه البُنى الطبقية والمجالية للتمييز، إذ يتم إقصاء الفئات المهمّشة من شبكات الخدمة، أو تُجبر على اللجوء إلى مصادر غير آمنة، أو تُحرم من آليات المشاركة والرقابة (Sultana & Loftus, 2019).

يندرج تحليل الاحتجاجات المرتبطة بالمياه في العالم العربي ضمن ما يُعرف بـ«صراعات التوزيع الإيكولوجي» (Ecological Distribution Conflicts)، وهو مفهوم نشأ في دراسات الاقتصاد البيئي السياسي والبيئة السياسية، ويُبرز أن المياه ليست موردًا محايدًا، بل ميدانًا لتوزيع غير عادل للأعباء والمنافع البيئية. فمن جهة، تُخصخص منافع المياه، مثل الحق في الوصول المستقر والآمن، لصالح النخب السياسية والاقتصادية، ومن جهة أخرى، تُحمَّل التكاليف — كالشلل المائي، والتلوث، والانقطاع عن الخدمة — للفئات التي تُستبعد من صنع القرار، ويضعف صوتها في السياسات العامة. وقد تم تطوير هذا الإطار التحليلي كأداة بحثية وناشطية في آن واحد من خلال مشروع «أطلس العدالة البيئية التشاركي»، الذي يوثّق مئات النزاعات المرتبطة بالمياه حول العالم. وتُظهر بيانات الأطلس كيف تتقاطع مشاريع البنية التحتية الكبرى، مثل سدود الري ومحطات توليد الطاقة ومرافق تحلية المياه، مع أنماط الإقصاء الطبقي والجندري والمعرفي، لتجعل من المياه موقعًا للصراع السياسي والاجتماعي، لا مجرد مورد تقني. كما تكشف هذه النزاعات عن فجوة متزايدة بين من يمتلكون القدرة على التأثير في السياسات المائية، ومن يُقصون فعليًا من النفاذ العادل إليها. ويضم الأطلس آلاف الحالات للصراعات حول العدالة البيئية في مختلف أنحاء العالم، بما في ذلك مئات الأمثلة المتعلقة بالمياه، ما يؤكد أن الاحتجاجات البيئية ليست استثناءً عابرًا، بل مؤشرات على مقاومة اجتماعية متصاعدة ضد سياسات الاستحواذ النيوليبرالي والإقصاء المؤسساتي (Temper et al., 2015).

يرتبط هذا النقاش بمفهوم «بيئوية الفقراء» (Environmentalism of the Poor)، الذي يوضح أن الحركات البيئية في المناطق المهمشة لا تنشأ من وعي أيديولوجي بيئي مؤسسي، بل من دفاع ملموس عن سبل العيش والمعنى والانتماء (Martínez-Alier, 2002). وفي هذا السياق، يمكن فهم هذه البيئوية كأحد أشكال الحس المشترك المضاد للهيمنة بالمعنى الغرامشي، ولهذا يفضل بعض الباحثين استخدام مصطلحات مثل «بيئوية التابع»، أو «بيئوية الهامش»، أو «البيئوية التحررية»

(Hassaniyan, 2021). تنشأ من الهامش سرديات بديلة تُعيد تعريف الماء، ليس كسلعة أو مورد إداري، بل كحق معيشي وروحي وثقافي، متداخل مع الأرض والصحة والقرابة والانتماء. ومن هذا المنطلق، يمكن النظر إلى احتجاجات المياه في المنطقة العربية على أنها أشكال من المقاومة المزدوجة: مادية ورمزية، يومية وتاريخية، معارضة لأنماط الهيمنة النيوليبرالية والإقصاء المعرفي والثقافي.

تشير دراسة Strang (2004) إلى أن الصراعات حول المياه لا تقتصر على النفاذ المادي أو البنية التحتية، بل تتجذّر في دلالات ثقافية ورمزية وتاريخية عميقة مرتبطة بالمياه. وتشكّل هذه الدلالات الإطار الذي تنظر من خلاله المجتمعات لملكية المياه، والتحكم فيها، والوصول إليها، كما تؤثر بشكل مباشر في السلوكيات والسياسات المتعلقة بالمورد المائي. وفي هذا السياق، تبرز دراسات حديثة، مثل تلك التي تتناول مفهوم «الجماعات المائية المتجذّرة» (Rizzi & Mollinga, 2024)، والتي تشير إلى أشكال من التنظيم البيئي القاعدي تقوم على ثلاثة عناصر رئيسية: أولاً، ارتباط محلي وثقافي عميق بالمورد المائي؛ ثانيًا، بنية تنظيمية أفقية وتشاركية؛ وثالثًا، قدرة على التفاعل عبر مستويات متعددة—محلية ووطنية ودولية. ويظهر من ذلك أن الجماعات المحلية تُعيد تعريف الفعل البيئي بوصفه ممارسة هوياتية ومعرفية ومواطنية وثقافية، وتبرز كوسائط لإنتاج بدائل للهيمنة المؤسسية الرسمية، ولتشكيل أشكال من المواطنة البيئية القائمة على العلاقة المباشرة مع النهر أو المورد المائي.

في السياق ذاته، يقدّم مفهوم «المواطنة الهيدروليكية» (Anand, 2017) مدخلاً لفهم العلاقة بين الوصول إلى المياه والانتماء السياسي والاجتماعي، وخصوصًا في السياقات الحضرية. ويعرّف Anand المواطنة الهيدروليكية على أنها شكل من أشكال الانتماء السياسي والاجتماعي الذي يتجسد من خلال النفاذ إلى شبكات المياه الحضرية، وليس عبر الوثائق الرسمية أو قوانين المواطنة التقليدية. وفي دراسته حول الأحياء غير الرسمية في مومباي، يوضح أن الحصول على المياه لم يكن حقًا مضمونًا، بل عملية مستمرة من المطالبة والاعتراف، تتطلب من السكان «إثبات أنفسهم» أمام سلطات المدينة باستمرار، والمطالبة بالانتماء عبر لغة الحقوق والوساطة السياسية. وتمارس المواطنة هنا عبر التفاوض مع المهندسين المحليين وأعضاء المجالس البلدية، ومن خلال طقوس يومية تؤكد الأهلية والاستحقاق، كما عبّرت إحدى النساء في الحي قائلة: «لقد تعلمنا كيف نتحدث في المدينة». وبهذا المعنى، لا تُعد المواطنة الهيدروليكية صفة ثابتة، بل علاقة متحركة تُمارس من خلال البنية التحتية، حيث تصبح الأنابيب والصمامات وسيلة للاعتراف السياسي والاجتماعي، ويُعاد تشكيل حدود الانتماء للمدينة عبر القدرة على الوصول إلى المياه. ويتقاطع هذا المفهوم مع دراسات أخرى في السياق العربي؛ ففي الخرطوم، فهمت الاحتجاجات على العطش بوصفها فعلاً رمزيًا يطالب بالاعتراف، وليس مجرد مطلب خدمي (Casciarri & Deshayes, 2020). وفي مصر، أظهرت دراسة ريم سعد أن احتجاجات الريف شملت مطالب متقاطعة تتعلق بالمواطنة والحق في الموارد والتهميش الريفي (Saad, 2012).

رغم الاهتمام الواسع بالنزاعات الإقليمية والعابرة للحدود حول المياه، تؤكد دراسة Houdret (2010) أن غالبية النزاعات المائية تكون داخلية، وتركز بين مجتمعات غير متكافئة؛ مثل القرى مقابل المدن، والمزارعين مقابل الصناعات. ولا يمكن فهم هذا النوع من النزاعات من خلال المقاربات التقنية أو القانونية فقط، بل يتطلب تحليلاً اجتماعيًا يدمج الأبعاد الرمزية والتاريخية وعلاقات السلطة ضمن بنية النزاع. ويتقاطع هذا الرأي مع ما أظهرته دراسات سابقة (El Nour et al., 2021; El Marakby & El Nour, 2023)، التي تشير إلى أن ما يُسمّى «أزمة المياه» لا يختزل في عوامل مناخية أو سكانية، ولا في الصراعات بين دول حوض النيل، بل يرتبط بتفكك الحوكمة المحلية، وتحول المستخدمين—أي أصحاب الحقوق التاريخية في الموارد—إلى مستهلكين بلا سلطة، وإقصاء الفلاحين عن عمليات اتخاذ القرار، وفصل الناس عن المياه على المستويات المادية والرمزية والثقافية.

يشكّل فهم وتحليل آثار التحولات النيوليبرالية في سياسات المياه إطارًا جامعًا لفهم عمليات تسليع المورد، وإعادة هيكلة شبكات التوزيع، وتفسير أنماط جديدة من الإقصاء والتفضيل. ففي هذا السياق، يُعاد تعريف المياه كمجال للتراكم الرأسمالي وتسليع الطبيعة، حيث تتحوّل إلى سلعة تُدار وفق منطق «الاستدامة المالية» بدلاً من منطق العدالة والحق. وتؤكد دراسات Bakker (2007) وSwyngedouw (2005) أن سياسات الخصخصة ونظم الدفع المسبق تُعيد إنتاج السيطرة الطبقية على المياه، وتُقصي الفئات الأكثر فقرًا من الوصول إلى البنية التحتية والخدمات الأساسية.

يتعزز هذا التحول نحو تسليع المياه من خلال

خطابات «الكفاءة» و«الترشيد»، التي تُقدّم كـأدوات عقلانية ومحايدة لإدارة «الندرة». إلا أن Mehta (2011) ترى أن هـذه المفاهيم تُخفي البعد البنيوي للندرة، وتحمّل المستخدمين المسؤولية بـدلًا من الكشف عن جذور التفاوت والانحيازات في التوزيع. كما تشير Zwarteveen (2021) إلى أن «كفاءة استخدام المياه» ليست معيارًا تقنيًا محايدًا، بل أداة سياسية تعيد إنتاج علاقات الهيمنة، وتقصي النساء والمجتمعات الريفية عن ممارسات مائية متجذرة، ما يجعل الكفاءة بمثابة «قناع تكنوقراطي» يخفي المنطق النيوليبرالي القائم على التمييز. وفي هذا السياق، يقدم مفهوم «الدورة الهيدرو-اجتماعية» (Hydrosocial Cycle) أداة تحليلية لفهم العلاقة بين المياه والسلطة، حيث تُنتَج المياه من خلال بنى سياسية واجتماعية، ويُعاد من خلالها تشكيل حدود المواطنة (Swyngedouw, 2005).

تشير الـقـراءة النظرية إلـى أن مفهوم العدالة المائية يتجاوز كونه مطلبًا توزيعيًا، ليشكّل إطارًا لفهم الاحتجاجات المائية بوصفها تجليات لعقد اجتماعي-بيئي قيد التشكل. فالماء ليس موردًا محايدًا، بل ساحة للصراع وإعـادة التفاوض حـول الحقوق والانتماء والسيادة. ومن خلال مفاهيم مثل صراعات التوزيع الإيكولوجي، و«بيئوية الـهـامـش»، و«الـمـواطـنـة الهيدروليكية»، و«الدورة الهيدرو-اجتماعية»، يمكن تفكيك الديناميات السياسية التي تولّد الندرة وتنتج اللاعدالة، وفهم كيفية تحوّل البنى التحتية وخطابات الكفاءة وآليات التسعير إلى أدوات للهيمنة أو وسائل للمقاومة.

تشير الأدبـيـات إلـى أن غالبية النزاعات المائية في المنطقة العربية ذات طبيعة داخلية، وليست عابرة للحدود، وأنـهـا تتشكل بين فاعلين اجتماعيين غير متكافئين، مثل الفلاحين مقابل المؤسسات، والقرى مقابل المدن، والمواطنين مقابل مزوّدي الخدمة. وفي مواجهة ذلك، تتخذ أشكال المقاومة طابعًا متنوعًا، بدءًا من الاحتجاجات العلنية وقطع الطرق والاعتصامات، وصولاً إلى التنظيمات القاعدية التي تُعيد إنتاج المعنى الاجتماعي للماء، وتحوله من مجرد مورد إداري إلى رمز للمواطنة والكرامة. وتُظهر هذه الحركات أن الصراع المائي لا يعبّر عن خلل إداري عابر، بل يكشف تحوّل الماء إلى ميدان للسياسة اليومية، تُمارَس فيه أشكال جديدة من المطالبة والتمثيل.

انطلاقًا من هذا الفهم، ينتقل التحليل من المستوى النظري إلى المستوى الميداني المقارن، مركزًا على الأسئلة المتعلقة بكيفية إنتاج اللامساواة ومظاهر المقاومة وتطورها. ويهدف القسم الثالث، بعنوان «لمحات مقارنة: نضالات المياه في المنطقة»، إلى رسم خرائط دقيقة لمسارات الاحتجاج في العالم العربي بين عامَي 2007 و2025، مبرزًا أشكال الفعل الاحتجاجي، وخلفياته الاجتماعية، وآلياته التعبوية في المغرب العربي، ووادي النيل، والمشرق، ودول الخليج. ويتيح هذا الانتقال اختبار قدرة الإطار النظري على تفسير تنوّع التجارب الميدانية، وتحديد مواطن القوة والضعف في الحركات المائية العربية، ما يفتح المجال أمام النقاش حول إمكانية بناء حركة إقليمية للعدالة المائية تستند إلى الحقوق والمعرفة المحلية، بعيدًا عن الخطابات التقنية والمؤسسية الضيقة.

03

لمحات مقارنة: نضالات المياه في المنطقة

تتناول هذه الفقرة التحركات والاحتجاجات الاجتماعية حول المياه في العالم العربي من منظور مقارن، مسلطة الضوء على نقاط مركزية في مسارات الحركات الاحتجاجية المائية. فمن شمال إفريقيا إلى المشرق ودول الخليج، تتلاقى هذه الحركات حول مطالب جوهرية تشمل الحق في الوصول إلى المياه، ورفض التهميش البيئي، ومساءلة السلطات السياسية عن إخفاقاتها المتكررة في إدارة مورد حيوي يمس صلب الحياة اليومية والكرامة الإنسانية.

في بلدان المغرب العربي، برزت تحركات شعبية متعددة خلال العقد الأخير احتجاجًا على العطش ونقص المياه، مما يعكس أزمات مزمنة في توزيع الموارد الحيوية وتدهور البنية التحتية. في المغرب، شهد صيف 2006 اندلاع أولى بوادر الاحتجاج الشعبي ضد خصخصة المياه في مدينة الدار البيضاء، رفضًا لرفع أسعار المياه من قبل شركة Suez الفرنسية، تلاها مظاهرات مماثلة في طنجة وتطوان ضد شركة Veolia المسؤولة عن توزيع الماء والكهرباء في تلك المدن. ولعبت الجمعية المغربية لحقوق الإنسان (AMDH) دورًا فاعلاً في تنسيق هذا الحراك، وتوسيع نطاقه ليشمل الدفاع عن الحق في المدينة ومواجهة الخصخصة والسياسات النيوليبرالية. وفي بلدة بوعرفة قرب الحدود الجزائرية، تحولت الاحتجاجات في سبتمبر 2006 إلى عصيان مدني واسع، امتنع خلاله نحو 25,000 نسمة عن تسديد فواتير المياه احتجاجًا على الزيادات في الأسعار، ثم تطور هذا التمرد إلى نضال سياسي مستمر، شاركت فيه مختلف شرائح المجتمع (Bogaert, 2018). كما تصاعدت الاحتجاجات في الجنوب الشرقي المغربي، في زاكورة عام 2017، فيما عُرف بـ»ثورة العطش»، بعد تفاقم أزمة ندرة المياه وتدهور جودتها نتيجة التوسع في زراعة البطيخ للتصدير. شارك المئات في المطالبة بحقهم في مياه شرب آمنة، واعتُقل خلالها 23 متظاهرًا في مواجهة اتسمت بالقمع (Al-Talbi, 2017). وقد تميّزت هذه المظاهرات بمشاركة نسائية واسعة، مع تضامن وطني عبر مسيرات لدعم المحتجين (Harmach, 2017). امتدت الاحتجاجات إلى مناطق أخرى مثل ورزازات ونواحي مراكش، لكن أبرزها كانت في واحة فجيج/فكيك بين عامَي 2023 و2024، حيث قاد السكان حملة منظمة ضد مشروع إقليمي لإعادة هيكلة توزيع المياه، بسبب مخاوف من خصخصة المورد وفرض منطق السوق. أطلق الأهالي حملة مقاطعة دفع الفواتير، ورفضوا الانخراط في أي آلية رسمية لإعادة توزيع المياه خارج الجماعة الواحية، مؤكدين على الحق التاريخي والمجتمعي في الموارد. تكررت الاحتجاجات أسبوعيًا، وشكّلت النساء العمود الفقري للحراك، بمشاركتهن في المسيرات العامة وتنظيم مسيرات نسائية مستقلة. كما امتد التضامن والترافع إلى العاصمة الرباط عبر مؤتمر صحفي، فيما استمر السكان في مقاطعة دفع الفواتير كإشارة رفض مدني للخصخصة (أطاك المغرب، 2024). وعلى الرغم من غياب تجاوب حكومي، استمر الحراك وسط توتر طويل، خاصة بعد توقيف عدد من قياديه (هسبريس، 2017). تكشف هذه الاحتجاجات الريفية والحضرية، التي تمظهرت بأشكال سلمية ومجتمعية، عن قدرة المجتمعات المحلية على إنتاج ممارسات مقاومة متجذرة في الذاكرة البيئية والحق المشترك، في مواجهة موجة الخصخصة وتسليع المياه. في تونس، برزت الاحتجاجات المرتبطة بالمياه بعد سنة 2011، بوتيرة متفاوتة في عدد من المناطق المهمَّشة، لا سيما في ولايات الوسط والجنوب مثل القيروان، سيدي بوزيد، قفصة، وقابس. وتتصاعد وتيرة هذه التحركات خلال فصل الصيف نتيجة الانقطاعات المتكررة لمياه الشرب، خصوصًا في فترات موجات الحر، كما حصل في قابس عام 2021، حين نظّم السكان مظاهرات احتجاجًا على سوء توزيع المياه وتدهور البنية التحتية. في مناطق أخرى مثل سيدي بوزيد والقصرين، تحوّلت احتجاجات «العطش» إلى حركات اجتماعية أوسع، رفعت شعارات

العدالة البيئية والتنموية، ونددت بما اعتُبر تمييزًا مجاليًا في توزيع الموارد الحيوية. وشهدت ولاية قفصة تحركات مطالِبة بتحقيق تنمية عادلة وحماية الموارد المائية الجوفية من الاستنزاف والتلوّث الصناعي. ورغم محدودية التغطية الإعلامية، تعبّر هذه الاحتجاجات عن استمرارية الغضب الاجتماعي وتنامي الوعي بأن أزمة المياه لا تختزل في بعدها التقني أو الخدمي، بل تُجسّد اختلالات هيكلية عميقة في السياسات التنموية والبيئية (غربال، 2025). ومع ضعف الاستجابة الحكومية، بقيت الاحتجاجات موسمية ومحدودة التأثير على المستوى المؤسسي، غير أنها شكّلت تجليات ملموسة للمقاومة المحلية والدفاع عن الحق في الماء (المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، 2023). وسجّل المرصد الاجتماعي التابع للمنتدى نحو 634 تحركًا احتجاجيًا مرتبطًا بالمياه خلال عام 2021، ما يعكس تصاعد التوتر الاجتماعي حول هذه المسألة الحيوية (المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، 2022). وأوضح تقرير أصدره المنتدى في يوليو 2024 أن أزمة المياه كانت أحد أبرز دوافع الحركات الاحتجاجية، حيث بلغت التحركات 245 حركة، مسجّلة ارتفاعًا بنسبة 15% مقارنة بشهر يونيو، ومقتربة من الذروة المسجَّلة في شهر مايو، وتمركزت الاحتجاجات أساسًا في ولايات قفصة، مدنين، جندوبة، القيروان ونابل، وتنّوعت بين اعتصامات وقطع للطرق، احتجاجًا على الانقطاعات المستمرة لمياه الشرب. كما تصاعدت احتجاجات الفلاحين في الشمال الغربي بسبب النقص الحاد في مياه الري، ما يهدد استمرارية النشاط الزراعي في تلك المناطق (المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، 2024). وثّق المرصد التونسي للمياه وقوع 423 احتجاجًا مرتبطًا بالمياه خلال عام 2022، و127 احتجاجًا في عام 2023، و186 احتجاجًا في عام 2024. ويصدر المرصد نشرةً شهرية ترصد الانقطاعات وجودة المياه وأشكال الاحتجاج المختلفة، كما يوفر نشرة شهرية إلكترونية، وخريطة تفاعلية على موقعه، تسهم في رصد ومتابعة القضايا، ودعم جهود المناصرة، وتعزيز التشبيك بين المطالب والحركات الاجتماعية ذات الصلة (المرصد التونسي للمياه).

التبليغات عن مشاكل المياه خلال شهر افريل

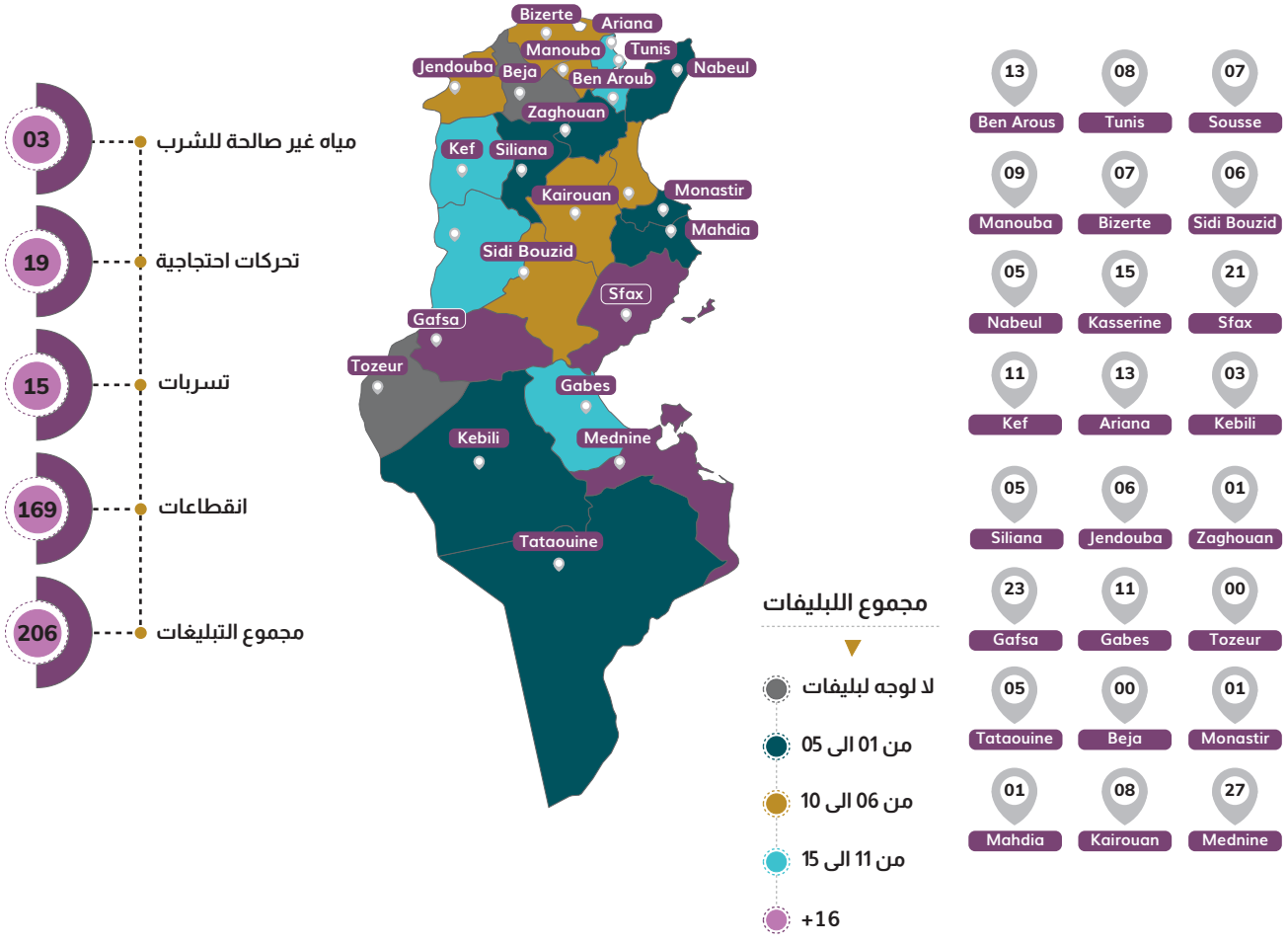

المصدر: المرصد التونسي للمياه 2025

شهدت ولايات تيارت، بسكرة، والمدية في الجزائر موجات احتجاجية متكررة عامي 2023 و2025، تحت شعار «مظاهرات العطش»، احتجاجًا على الانقطاعات الطويلة لمياه الشرب، وتدهور البنية التحتية، وعدم استجابة السلطات المعنية. ورغم محاولات ربط الأزمة بتأثيرات التغير المناخي، اتهم المحتجون الدولة بالإهمال البنيوي المتواصل، ما يعكس تصاعد الحس الشعبي بالتمييز البيئي والإقصاء الاجتماعي (Al Monitor، 2024؛ The Guardian، 2024).

في مصر، شكّلت قرية كفر البرلس بشمال دلتا النيل نقطة تحوّل مبكرة في مسار الاحتجاجات المرتبطة بالمياه، عندما خرج آلاف السكان عام 2007 في تحرك جماعي غير مسبوق احتجاجًا على انقطاع مياه الشرب لأكثر من ثلاثة أسابيع، متهمين شركة المياه بتحويل الحصة المخصصة للقرية إلى منتجع سياحي مجاور. وقد مثّل هذا الحدث، الذي انتهى بإعادة المياه إلى القرية، أحد أول أشكال التعبئة الريفية المرتبطة بالحق في المياه منذ عقود (Saker et al., 2021). ولم يكن هذا الحدث معزولاً، إذ رُصدت عشرات الاحتجاجات المماثلة في السنوات التالية، ما يعكس تصاعد وعي الفاعلين المحليين بأهمية العدالة المائية (Ismail, 2008). وفي عام 2013، شكّل الفلاحون ثاني أكبر فئة قادت الاحتجاجات الاجتماعية، وكان نقص مياه الري سببًا رئيسيًا في أكثر من 40% منها (المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، 2014). ومع توالي الأزمات، استمر الحراك الاجتماعي حول المياه، حيث وثّق مؤشر الديمقراطية عام 2015 نحو 43 احتجاجًا مرتبطًا بمياه الشرب، إلى جانب تحركات ريفية ضد نقص مياه الري في محافظات مثل الأقصر وأسيوط (مؤسسة مؤشر الديمقراطية، 2016). وفي عام 2018، قدّمت منصة العدالة الاجتماعية تحليلاً لحوالي 165 احتجاجًا مائيًا، بينت فيه أن 50% منها تعلّقت بمياه الشرب، و40% بمشاكل الصرف الصحي، بينما لم تتجاوز نسبة احتجاجات الري 1.2٪ (منصة العدالة الاجتماعية، 2019). غير أن تقريرها الأحدث لعام 2024 أظهر تحولاً لافتًا، حيث شكّلت احتجاجات مياه الري 37% من إجمالي الاحتجاجات الاقتصادية، في مؤشر على تفاقم الأزمة الزراعية وتزايد مركزية قضية المياه في الحراك الاجتماعي الريفي (منصة العدالة الاجتماعية، 2024). كما لوحظ تطور في أنماط الاحتجاج، من تقديم الشكاوى والبلاغات إلى الاعتصامات، والإضرابات، وقطع الطرق، والمواجهات المباشرة، في ظل تراجع فعالية قنوات التظلم الرسمية. وعادت أشكال التنظيم القاعدي إلى الواجهة، مع مشاركة لافتة للعمالة المؤقتة، ومحاولات متجددة للتفاوض الأمني بعد فشل أدوات الردع التقليدية (منصة العدالة الاجتماعية، 2024).

في السودان، شهدت العاصمة الخرطوم خلال عامي 2015 و2016 موجة غير مسبوقة من الاحتجاجات المرتبطة بأزمة مياه الشرب. انطلقت هذه التحركات بشكل متزامن في عدد من أحياء العاصمة مثل الفتيحاب، الكلاكله، والصحافة، نتيجة الانقطاعات الحادة والمزمنة لمياه الشرب، وضعف البنية التحتية، وغياب حلول فعّالة من السلطات. تميّزت هذه الاحتجاجات بالطابع المحلي والعفوي، لكنها شهدت أيضًا أشكالاً من التنظيم عبر لجان الأحياء، مع مشاركة واسعة للنساء اللواتي قدن التظاهرات في بعض الأحياء باستخدام أواني المياه الفارغة كوسيلة احتجاج رمزية. تعكس الشعارات التي رُددت خلال احتجاجات العطش في الخرطوم عام 2015 مضمونًا يتجاوز المطالب المعيشية المباشرة، لتلامس حدودًا سياسية وانتقادية صريحة للنظام الحاكم. من بين هذه الشعارات: «عطشنا، عطشنا»، و«بلد النيل، لكن الناس عطشى». ورغم أن تكرار مفردة «العطش» يسلط الضوء على الأهمية الحيوية لمياه الشرب، فإن هذه العبارات تعبّر أيضًا عن غضب شعبي وتبرز مفارقة صارخة بين الموقع الجغرافي المتاخم لنهر النيل وندرة المياه في أحياء العاصمة، كما تهاجم بعض الشعارات بشكل مباشر الفساد البنيوي للسلطة. ولعب شعار «عطشنا» (Atashna') دورًا رمزيًا إضافيًا من خلال تقاطعه مع خطاب حركة المعارضة السودانية «قرفنا»، وهي حركة شبابية تأسست عام 2010، عُرفت بدعوتها السلمية إلى التغيير، ويُفهم اسمها في اللهجة العامية بمعنى «سئمنا» أو «طفح الكيل»، ما يعكس التقاءً بين الاحتجاجات المعيشية والتعبئة السياسية الرمزية (Blanchon & Casciarri, 2019). وخلال السنوات الأخيرة، ومع تصاعد الحرب وتدهور الأوضاع المعيشية، شهدت مناطق متفرقة من السودان موجات احتجاج شعبية على خلفية الأزمات المزمنة في خدمات الإمداد المائي، سواء لتوفير مياه الشرب أو لري الأراضي الزراعية. وقد وثّقت الصحف المحلية هذه التحركات، التي اندلعت في العاصمة الخرطوم وفي عدد من الولايات الأخرى، احتجاجًا على الانقطاعات الطويلة للمياه وسوء البنية التحتية، وسط غياب استجابات فعّالة من السلطات المعنية (العربي الجديد، 2023؛ سودان أخبار، 2023). في الأردن، يُشكّل وادي الأردن بؤرة توتر تاريخية بين المزارعين، حيث تتصاعد النزاعات حول مياه الري في ظل تقلص الكميات المتاحة وغياب العدالة في التوزيع، لا سيما في المناطق الواقعة على أطراف شبكة القنوات. كما تواجه

المخيمات الفلسطينية في البلاد، مثل مخيم البقعة، أزمات متكررة في الحصول على مياه الشرب، ما يعمّق الإحساس بالتمييز المجالي والاجتماعي. تصاعد الغضب الشعبي في نوفمبر 2021، حين شهدت العاصمة عمّان احتجاجات واسعة ضد اتفاقية «الماء مقابل الكهرباء»[1] الموقعة بين الأردن وإسرائيل، والتي تتيح لإسرائيل استيراد الطاقة مقابل تزويد الأردن بكميات من المياه المحلاة. اعتبر المتظاهرون هذه الصفقة شكلًا من أشكال التطبيع مع الاحتلال، تُوظَّف فيه المياه أداة سياسية لتكريس التبعية، بدلًا من تعزيز السيادة المائية والاستثمار في حلول وطنية مستدامة. وهكذا، تحوّلت المياه من حق حيوي إلى ورقة تفاوضية تُستغل لإعادة تشكيل العلاقات الإقليمية على حساب الإرادة الشعبية (الجزيرة، 2021).

في لبنان، عمّق الانهيار المؤسسي منذ عام 2019 هشاشة قطاع المياه، ما دفع إلى بروز مبادرات أهلية في مدن مثل بيروت وصيدا، حيث سعت مجموعات محلية إلى تأمين المياه وتنظيم توزيعها بوسائل تطوعية. إلا أن ضعف البنية التحتية وغياب الحوكمة المتكاملة حالا دون تحقيق فعالية مستدامة. وأوضح تقرير صادر عن مشروع ReWater MENA (2022) أن تضارب الأدوار بين المؤسسات الرسمية وغياب التخطيط يشكّلان أبرز العوائق البنيوية أمام تحقيق حلول مائية عادلة ومستدامة. في هذا السياق، شكّلت الحملة الوطنية للحفاظ على مرج بسري بين عامي 2019 و2020 إحدى أبرز حركات المقاومة البيئية في لبنان. نشأت الحملة رفضًا لمشروع بناء سد بسري الممول من البنك الدولي، وقادها نشطاء بيئيون ومواطنون محليون. واستطاعت الحملة تحويل قضية محلية إلى حراك وطني واسع، معتمدةً على استراتيجيات متعددة شملت الاعتصام والتخييم الميداني، والتظاهرات الأسبوعية، وإنتاج تقارير علمية، والانخراط في الحملات الإعلامية محليًا ودوليًا. وقد استخدمت الحملة صفحتها الرسمية على فيسبوك (Save Bisri Valley) كمنصة مركزية للحشد والتوثيق وبناء شبكات الدعم، ما عزّز قدرتها على التواصل المجتمعي وتدويل القضية. تكلّلت هذه الجهود بإعلان البنك الدولي في سبتمبر 2020 إلغاء تمويل المشروع، في خطوة وُصفت بأنها انتصار نوعي للحراك البيئي في لبنان (البنك الدولي، 2020). وتعكس هذه التجربة قدرة النضال البيئي المحلي، حين يُبنى على تعبئة مجتمعية ومعرفة علمية، على إيقاف مشاريع تنموية مفروضة من أعلى، لا سيما في سياقات مؤسسية هشّة.

يشكّل العراق إحدى أكثر الحالات تفجّرًا في مشهد احتجاجات المياه في المنطقة، حيث تتقاطع الضغوط البيئية والاجتماعية مع صراعات إقليمية معقّدة حول الموارد المائية. بعد احتجاجات البصرة عام 2018، التي شهدت تسمم أكثر من 100 ألف شخص نتيجة تلوّث مياه الشرب، تصاعدت التحركات في محافظات عدة مثل بابل وذي قار، حيث عبّر المواطنون والمزارعون عن غضبهم من تراجع تدفقات دجلة والفرات، والفساد المؤسسي، وانهيار البنية التحتية، والإهمال الرسمي المزمن (Jazeera, 2018; Arab News, 2025). غير أن هذه الاحتجاجات تجاوزت المطالب الخدمية الضيقة لتتحول إلى ما يمكن وصفه بـ«حركات جماعات مائية متجذرة» محليًا، حيث تعتمد على المعرفة المحلية وتعمل ضمن شبكات متعددة المستويات، أحيانًا ضد الدولة، وأحيانًا بمعزل عنها، وأحيانًا بالتعاون معها عند توفر الفرصة. وتشير دراسة Rizzi & Mollinga (2023) إلى أن حركات مثل «حماة دجلة» و«المحافظون على مياه العراق» (Waterkeepers Iraq) لم تقتصر على الاحتجاج، بل أعادت تأطير النهر كمجال مشاعي، لا كمورد تقني أو اقتصادي فحسب، بل ككائن ثقافي-سياسي يجب الدفاع عنه. اعتمدت هذه الحركات على مزيج من العمل البيئي الميداني، والتوثيق الرقمي، والتعليم الشعبي، والترافع الإقليمي والدولي، لإدراج قضايا المياه ضمن نقاش أوسع حول العدالة البيئية والسيادة والهوية. كما طوّرت أشكالاً غير هرمية من التنظيم، ووسّعت مفهوم السيادة البيئية إلى ما هو «أبعد من الدولة»، مقترحة بدائل قائمة على التشاركية، والحق في البقاء، والتوزيع العادل للموارد. وتبرز هذه التجربة قدرة حركات العدالة المائية في العراق على تحدّي الهيمنة الهيدرولوجية الإقليمية، وإعادة بناء علاقة الناس بالنهر بوصفه فاعلاً ثقافيًا إلى جانب كونه موردًا طبيعيًا.

في اليمن وفلسطين، باتت قضية المياه مسألة وجودية تتجاوز المطالب الخدمية التقليدية لتتحوّل إلى صراع يومي من أجل البقاء. ففي مدينة تعز اليمنية، شهد عام 2023 موجة متصاعدة من الاحتجاجات على خلفية شحّ المياه وارتفاع تكاليف صهاريج النقل، ما دفع السكان إلى إغلاق الطرق وإشعال الإطارات في تعبير واضح عن حالة من السخط واليأس الشعبي (القدس العربي، 2023). أما في فلسطين، فيواجه السكان أشكالاً متعددة من الحرمان المائي الممنهج؛ إذ يفرض نظام السيطرة المائية في الضفة الغربية هيمنة كاملة على الموارد السطحية والخزانات الجوفية ومياه الأمطار، بما يرسّخ بنية فصل وتمييز مائي (Selby, 2013). وفي قطاع

[1] تعدّ مذكرة التفاهم المعروفة باسم "الماء مقابل الكهرباء" اتفاقًا ثلاثيًا وُقّع بين الأردن والإمارات وإسرائيل عام 2021، برعاية إماراتية، بهدف تبادل الطاقة الشمسية والمياه المحلّاة بين الأطراف المشاركة. ينص الاتفاق على أن يُنتج الأردن نحو 600 ميغاواط من الكهرباء من خلال محطات طاقة شمسية تُصدّر إلى إسرائيل، مقابل تزويد إسرائيل للأردن بنحو 200 مليون متر مكعّب من المياه المحلّاة سنويًا. ومع ذلك، توقّف استكمال التوقيع النهائي على الاتفاق في نوفمبر 2023 إثر تصاعد الأحداث في قطاع غزة، ما عرقل تنفيذ المشروع وأثار جدلاً محليًا حول أبعاده السياسية والاستراتيجية.

غزة، يتخذ الحرمان المائي بُعدًا أشد قسوة، تُوظَّف فيه المياه كأداة عقاب جماعي في سياق ما يُوصف بالإبادة البيئية (Al-Haq, 2021). وفي ظل هذه الظروف، أصبح الحصول على الحدّ الأدنى من المياه فعلاً من أفعال المقاومة اليومية، يتجسّد في ممارسات البقاء وإعادة التدوير المحلي وابتكار وسائل بديلة للتزود بالمياه، في مواجهة منظومة السيطرة والهيمنة على الموارد المائية.

في بلدان الخليج العربي، وعلى الرغم من امتلاكها بعضًا من أكبر منشآت تحلية المياه عالميًا، لا تزال منظومات التوزيع تعاني اختلالات واضحة في العدالة المائية، ولا سيما بين المواطنين والعمالة الوافدة. ومع تزايد كلفة التحلية وارتفاع الانبعاثات الكربونية المرتبطة بها، وفي ظل غياب رؤية بيئية مستدامة، تتعاظم الانتقادات الموجّهة لنماذج إدارة المياه في دول مثل السعودية والإمارات والكويت. وتُظهر تقارير حديثة (منير، 2024) أن هذه النماذج تواجه أزمات متشابكة، أبرزها تفاقم مشكلة المحلول الملحي الناتج عن عمليات التحلية التقليدية، والذي يُعاد ضخه إلى البحر متسببًا في تدهور بيئي للنظم الساحلية، بالإضافة إلى الاعتماد الكبير على الطاقة الأحفورية في تشغيل محطات التحلية، ما يجعل هذا القطاع من بين الأكثر إنتاجًا للانبعاثات في المنطقة. كما يتّضح تباطؤ التحوّل نحو تقنيات التحلية "الخضراء" نتيجة ضعف التشريعات البيئية وغياب الرقابة، فيما تستمر مظاهر اللاعدالة المائية عبر توجيه الحصص الأكبر للاستخدامات الحضرية والصناعية والسياحية على حساب المجتمعات الفقيرة والعمالة الوافدة. ورغم هذه التحديات البيئية والهيكلية، يُلاحظ شبه غياب لاحتجاجات مرتبطة بالمياه في دول مجلس التعاون الخليجي، باستثناء شكاوى محدودة ومتفرقة في بعض المناطق الريفية أو أثناء موجات الحر، كما حدث في شرق السعودية أو أطراف الكويت. ويُعزى هذا الغياب إلى عوامل متداخلة، من بينها وفرة منشآت التحلية التي تضمن إمدادات مستقرة نسبيًا، ومركزية اتخاذ القرار، وضعف الفضاءات العامة للتعبئة، فضلاً عن سياسات الدعم والزبائنية التي تحدّ من إمكانات المطالبة الجماعية بالحقوق البيئية. وفي الوقت ذاته، تظل الأدبيات الخليجية المعنية بالمياه متركزة على المقاربات التقنية، مثل الكفاءة، والتحلية، وإعادة الاستخدام، فيما نادرًا ما تتناول البعد السياسي أو الاجتماعي للمورد المائي أو تحلّل علاقته بالمواطنة والعدالة البيئية، وهو ما يكشف محدودية المقاربة السائدة في هذا السياق.

أخيرًا، تُظهر المقارنة بين هذه السياقات أن احتجاجات المياه في العالم العربي ليست حالات طارئة أو استثناءات معزولة، بل تعبّر عن نمط متكرّر وممتدّ من الحراك الاجتماعي والسياسي، يتمحور حول الحق في الموارد، والعدالة التوزيعية، والكرامة المعيشية. فمن الخصخصة في المغرب، إلى حوادث التسمم الجماعي في العراق، ومن العطش في تعز إلى مبادرات التعبئة الذاتية في لبنان، يُعاد طرح قضية المياه بوصفها مجالاً محوريًا لإعادة تعريف العلاقة بين المواطن والدولة، وبين الحق والخدمة، وبين البقاء والسيادة. ولا تمثل هذه الاحتجاجات صراعًا على الوصول إلى المياه فحسب، بل تعبّر عن معارك أوسع تتعلّق بمن يُسمع صوته، ومن يُعترف بوجوده، ومن يمتلك الحق في أن يُمثَّل داخل المنظومة السياسية والاجتماعية.

وقد تنوّعت الأشكال الاحتجاجية التي تبنّتها هذه الحركات للتعبير عن مطالبها، فشملت الاعتصامات والمسيرات والوقفات الاحتجاجية والامتناع عن دفع الرسوم وقطع الطرقات، إضافة إلى الحملات الإعلامية والرقمية والنداءات الميدانية ووسائل الاستغاثة. كما توزّعت فضاءات الاحتجاج بين الساحات العامة ومقار شركات المياه والمقار الإدارية والحكومية، بما في ذلك رئاسة الحكومة والوزارات، ما يعكس وعيًا متزايدًا بتوظيف الفضاء العام كأداة نضالية تحمل دلالات رمزية ومادية في الوقت نفسه.

ومن أجل إبراز الطابع المقارن والامتدادين الزمني والجغرافي لهذه النضالات، يقدّم الجدول الآتي لمحة مركّزة عن أبرز أشكال الاحتجاجات المرتبطة بالمياه في عدد من الدول العربية خلال الفترة الممتدة من عام 2007 حتى عام 2025، موزّعة وفقًا للدولة، ونوع الاحتجاج، وسياقه المباشر.

جدول رقم 1: موجز لبعض الاحتجاجات المرتبطة بالمياه في الدول العربية 2007–2025

الدولة / المنطقة	السنة	نوع الاحتجاج	الوصف باختصار
العراق / بابل – الحلة	2025	احتجاج شعبي بقرى زراعية	احتجاج أكثر من 300 شخص في قرية المجرية اعتراضًا على نقص مياه الري نتيجة السدود في تركيا وإيران
العراق / البصرة	2018	احتجاجات شعبية على مياه الشرب	مظاهرات واسعة بسبب تلوث مياه الشرب وانتشار الأمراض الجلدية والمعوية
المغرب / زاكورة	2017	احتجاجات جماهيرية	احتجاجات "العطش" بسبب تدهور جودة وكمية المياه الصالحة للشرب في مناطق الجنوب الشرقي
المغرب / فجيج	2023 - 2025	حملة مقاطعة وفصل اجتماعي	سكان فجيج رفضوا دفع فواتير المياه احتجاجًا على خطة وحدة إقليمية لإدارة المياه، خشية خصخصة وإتلاف مواردهم
الجزائر / وهرانف	2023	احتجاجات مدنية حضرية	انقطاع مياه الشرب لفترات طويلة تزامنًا مع موجات حر شديدة في وهران والجنوب الجزائري
الجزائر / تيارت	2024 - 2025	احتجاج شعبي حضري	حرق إطارات وقطع طرق احتجاجًا على تقنين طويل للمياه خلال الجفاف، مع مطالبات بحلول فعلية قبل عيد الأضحى
تونس / قابس	2021	مظاهرات محلية	احتجاجات على انقطاع مياه الشرب واختلال التوزيع خلال الصيف
الأردن / عمّان	2021	احتجاج ضد اتفاق مياه طاقة	تجمع مئات المحتجين في عمّان ضد اتفاق تبادل مياه مقابل طاقة بين الأردن وإسرائيل
لبنان / بيروت	2019–2020	حملة مدنية ضد السدود	حملة "الحفاظ على مرج بسري" لوقف مشروع سد لتهديداته الثقافية والبيئة وتكلفته الاقتصادية ومخاطر الزلازلفف
السودان / الخرطوم	2015–2022	احتجاجات في أحياء شعبية	مظاهرات في أحياء الثورة وبحري بسبب انقطاع المياه الصالحة للشرب
اليمن / صنعاء وعدن وتعز	2015–2020	أزمة مياه مزمنة	أزمات حادة نتيجة الحرب وتدمير البنى التحتية، أدت لاحتجاجات متفرقة في عدد من المدن
مصر / كفر الشيخ البحيرة، القاهرة	2007–2018	قطع طرق، شكاوى جماعية، مقاومة رقمية	احتجاجات متنوعة على نقص مياه الشرب والري شملت قطع طرق وشكاوى جماعية وحملات عبر الإنترنت
فلسطين / غزة الضفة الغربية	2014–2022	توثيق حقوقي، تظلمات أممية	توثيق لانتهاكات الحق في المياه من خلال منظمات حقوقية ورفع شكاوى إلى جهات دولية

تم إعداد هذا الجدول من قبل الباحث بناءً على مراجعة للمصادر التالية: Al Jazeera (2018)، Arab News (2025)، هيسبريس (2017)، المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، وغيرهم (انظر قائمة المراجع)

04

أنماط مشتركة في الاحتجاجات المائية: دروس وتوصيات للمجتمع المدني والمنظمات الأهلية

استنادًا إلى الأسئلة التي طرحتها الورقة في مقدمتها، وبالاستفادة من المعطيات المقارنة المعروضة في القسم السابق، يتبيّن أن الحركات الاحتجاجية المرتبطة بالمياه في المنطقة العربية تشترك، على الرغم من تباين السياقات السياسية والبيئية، في جملة من السمات البنيوية التي تعكس تحوّلاً في أنماط العلاقة بين الدولة والمجتمع والمورد المائي، وفي إعادة تشكيل المواطنة البيئية باعتبارها حقًا في الموارد، لا مجرد خدمة تُقدَّم للمواطن. ويتقاطع هذا التحليل مع الإطار النظري الذي يقدّم مفاهيم العدالة المائية، وصراعات التوزيع الإيكولوجي، وبيئوية المهمشين، والمواطنة الهيدروليكية، والجماعات المائية المتجذّرة، بما يجعل من هذه الاحتجاجات تجسيدًا عمليًا لهذه الأدبيات ضمن سياق عربي معاصر.

تتصل أولى هذه السمات بالطابع المحلي المتجذّر للحركات الاحتجاجية المرتبطة بالمياه. إذ غالبًا ما لا تنطلق موجات الاحتجاج من العواصم أو المراكز الحضرية الكبرى، بل تبدأ من الأطراف الجغرافية والاجتماعية: من القرى البعيدة عن مراكز صنع القرار، والأحياء الفقيرة في هوامش المدن، والمناطق الريفية المهمّشة التي تُستثنى عادةً من الاستثمارات الكبرى في البنية التحتية أو تُستنزف مواردها لصالح المناطق الأكثر ثراءً أو الزراعات التصديرية. وهذا النشوء من الهامش ليس أمرًا عرضيًا، بل يعكس ما تشير إليه الأدبيات بمفهوم بيئوية الهامش، حيث يتجسّد الدفاع عن الموارد بوصفه دفاعًا عن سبل العيش، وعن موقع المياه — ماديًا ورمزيًا — في الحياة اليومية لهذه المجتمعات. ويتقاطع ذلك أيضًا مع مفهوم الجماعات المائية المتجذّرة (Rizzi & Mollinga, 2024)، التي تعتمد في أشكال تنظيمها على المبادئ الأفقية والتشاركية، وعلى شبكات اجتماعية تمتد محليًا وإقليميًا. ففي زاكورة وفجيج/الفكيك في المغرب، وقفصة وتوزر في الجنوب التونسي، وبابل وذي قار في العراق، وقرى وادي ودلتا النيل في مصر، لا يطالب المحتجون بالمياه فقط، بل يطالبون بالاعتراف بهم كمواطنين كاملي الحقوق، في مواجهة سياسات توزيع تُقصيهم وتعيد إنتاج تهميشهم. ويسهم هذا الطابع المحلي في إعادة صياغة العلاقة بين الدولة والمواطن، منتقلًا بها من علاقة تقوم على تلقي الخدمات إلى علاقة تقوم على المساءلة والمطالبة بالحقوق.

غير أنّ هذا البعد المحلي، على الرغم من قوته التعبوية ضمن سياقه المباشر، يفرض في الوقت نفسه حدودًا على إمكانيات تطوّر هذه الحركات. فعادةً ما تبقى الاحتجاجات لحظية ترتبط بحدث أو أزمة محددة، ومحلية لا تتجاوز نطاق الجغرافيا القريبة، ما يجعلها تظهر على مستوى الإقليم كـ«شذرات» متفرّقة من الغضب المائي، أكثر ممّا تبدو حلقات متصلة ضمن حركة اجتماعية قاعدية متجذّرة. ويؤدي ضعف آليات التشبيك بين هذه البؤر الاحتجاجية—سواء بفعل غياب بنى تنظيمية عابرة للمحليات، أو بسبب القيود السياسية والأمنية، أو نتيجة اختلاف أولويات المطالب—إلى الحدّ من قدرتها على تراكم القوة اللازمة لتشكيل حركة بيئية واسعة. ومع ذلك، فإن انتشار هذه الشذرات في فضاءات متعددة، إلى جانب تنامي أشكال الاتصال الأفقي عبر الوسائط الرقمية، يفتح إمكانيات جديدة لتوسّع هذا النمط من الحراك أفقيًا، ولتحوّله من استجابات متفرّقة إلى شبكة من النضالات المحلية المتواصلة، قادرة على تبادل الخبرات وصياغة أجندة مشتركة للعدالة المائية.

تتجلّى السمة الثانية في الحمولات الرمزية والسياسية التي يكتسبها الماء داخل سياقات هذه الحركات الاحتجاجية. فالماء، كما تشير إليه كل من

Strang (2004) و Anand (2017)، ليس مجرد مادة فيزيائية مكوّنة من الماء أو سلعة اقتصادية تخضع لمنطق العرض والطلب، بل هو مورد محمّل بمعانٍ ثقافية وسياسية عميقة، ووسيط يعكس طبيعةً الانتماء ودرجات الاعتراف داخل المجتمع. في الخرطوم، رفعت النساء لافتات ت proclaim: «بلد النيل، لكن الناس عطشى»؛ وهي صياغة مكثّفة للمفارقة بين فائض الموارد المائية المحيط وبين النقص المعيشي الفادح، وللاختلال الصارخ بين الإمكانات البيئية المتاحة والواقع السياسي الذي يعطّل استفادة السكان منها. وفي البصرة، تحوّلت مياه الشرب الملوّثة إلى رمز يجمع بين فساد الإدارة وانهيار البنية التحتية، تمامًا كما تحوّل العطش في زاكورة وفجيج بالمغرب إلى استعارة للخيانة السياسية، ولتشابك مسألة الماء مع منظومة اقتصادية تُصدَّر فيها المنتجات الزراعية إلى أوروبا على حساب حقوق السكان المحليين في موردهم الأساسي. في هذه السياقات، يتبلور وعيٌ متنامٍ بما يمكن تسميته «المواطنة الهيدروليكية»، حيث يُنظرُ إلى الحصول على المياه لا باعتباره نتاجًا تقنيًا للبنية التحتية فحسب، بل بوصفه فعلاً سياسيًا يعيد تعريف الانتماء، ويعيد صياغة علاقة الأفراد بالمؤسسات والسلطات، ويكشف حدود الاعتراف الرسمي بحقوق السكان في مواردهم الطبيعية.

ومن السمات البارزة أيضًا إدماج الرقمنة كعنصر أساسي في بنية الحراك المائي. ففي حالات عديدة، لعبت الصور ومقاطع الفيديو والبث المباشر ومنشورات مواقع التواصل الاجتماعي دورًا محوريًا في تحويل الاحتجاج من حدث محلي محدود إلى قضية تحظى بحضور وطني وإقليمي ودولي. ولا تقتصر الرقمنة على كونها أداة لنقل الأخبار فحسب، بل تشكل آلية لبناء ذاكرة احتجاجية، وأرشيفًا مضادًا للسرديات الرسمية، ومساحة بديلة للمساءلة والتنظيم. وبحسب ما أشار إليه Temper وزملاؤه (2015) في إطار صراعات التوزيع الإيكولوجي، تمنح هذه الممارسات الرقمية الحركات الاجتماعية القدرة على كسر الحصار الإعلامي، وتمكنها من مخاطبة جمهور يتجاوز حدود المكان المباشر، كما تسهم في إنشاء شبكات تضامن عابرة للحدود. وقد تجسدت هذه الظاهرة في حملة «أنقذوا مرج بسري» في لبنان، وفي حملات التضامن مع محتجي فجيج. لكن هذا البعد الرقمي لا يخلو من تحديات بنيوية. فالناشطية الإلكترونية بطبيعتها تتسم بالانتقائية والطبقية، إذ تتطلب مهارات وأدوات اتصال لا يمتلكها العديد من السكان المحليين المشاركين فعليًا في الاحتجاج على الأرض، ما يتيح في بعض الأحيان للأكثر قدرة على الاتصال، وليس بالضرورة الأكثر ارتباطًا بالواقع المحلي، أن يحتلوا موقع الصدارة في الخطاب العام. كما أن الرقمنة، في سياقات القمع الشديد، قد تمثل منفذًا حيويًا للتعبير وتوفير حماية نسبية للناشطين، إلا أنها في حالات أخرى قد تُضعف الحراك الميداني إذا تم التعويض بها عن الحشد والتنظيم المباشر، أو إذا تحولت إلى بديل افتراضي للوجود الجسدي في الفضاء العام. بذلك، يتحول المجال الرقمي إلى سلاح ذو حدين: فهو يفتح إمكانيات للتوسع وبناء التضامن، لكنه في الوقت نفسه قد يعمّق الفجوات ويعيد إنتاج علاقات القوة وعدم المساواة داخل الحركات نفسها.

يضاف إلى ذلك أن هذه الحركات غالبًا ما تتسم ببنية لامركزية وغير هرمية في التنظيم. وتشير ملاحظاتنا إلى ميل الاحتجاجات المائية للاعتماد على هياكل مرنة وتنسيقيات قاعدية، بدلاً من الاعتماد على الأحزاب أو النقابات التقليدية، التي غالبًا ما أضعفتها سنوات القمع أو التهميش، إضافة إلى تأثير التحولات النيوليبرالية. فعلى سبيل المثال، اعتمدت حركة «حماة دجلة» في العراق على شبكات محلية من الصيادين والمزارعين والناشطين البيئيين، تربط بينهم علاقات أفقية قائمة على المعرفة المحلية، وتتوسع عبر شراكات مع منظمات إقليمية ودولية. ويوفر هذا النمط للحركات درجة عالية من المرونة في مواجهة القمع ومحاولات الاحتواء، لكنه في الوقت نفسه يطرح تحديات في صياغة مطالب موحدة وبناء قدرة تفاوضية مؤسسية.

رغم ما يوفره الطابع الأفقي واللامركزي من مرونة وقدرة على الصمود أمام القمع، فإنه يطرح بدوره تحديات داخلية لا يمكن إغفالها. فغياب الهياكل الهرمية قد يعيق نمو الحركة بشكل جذري وقدرتها على الحشد خارج نطاق الحاضنة المحلية. كما أن الطابع الأفقي، في سياقات القمع الشديد، قد يتحول إلى عائق أمام استمرارية الحركة أو الانخراط في تفاوض سياسي جاد، نظرًا لصعوبة الحفاظ على الزخم طويل المدى من دون آليات واضحة للتمثيل والتنسيق وبناء الشبكات.

تتكرّر استجابات الدولة تجاه هذه الحركات بشكل لافت عبر الحالات المختلفة، بغض النظر عن اختلاف النظم السياسية. ففي كثير من الحالات، اتسم الرد بمزيج من القمع المباشر، مثل الاعتقالات وتفريق المظاهرات، والتجاهل المتعمد للمطالب، والتشويه الإعلامي للمحتجين. وتكشف هذه الاستجابات عن أزمة أعمق في شرعية الحكم، حيث يُنظر إلى المطالبة

بالحق في الماء كتهديد سياسي، لا كمصدر لتصحيح السياسات، ويُعامل المحتجون كرعايا لا كمواطنين. ومن اللافت أن القمع، بدلاً من إنهاء الحراك، غالبًا ما يعزز رمزيته ويسجل تجربته في الذاكرة الجمعية للمجتمعات المحلية، ويصبح حلقة في مسار طويل محلي وقومي نحو تحقيق المواطنة المائية. وقد تجسد ذلك في احتجاجات «ثورة العطش» في زاكورة، وحملات مقاطعة دفع الفواتير في فجيج، بالإضافة إلى تحركات البصرة التي تجددت بعد موجات واسعة من القمع.

ورغم تنامي الحركات المائية وتعدد مواقعها وأشكالها، فإنها لا تزال في معظمها ظواهر احتجاجية متكررة ومتفرقة، ولا تمثل حركة اجتماعية مائية راسخة، سواء على الصعيد الوطني داخل كل بلد أو على المستوى العربي الأوسع. ويُعزى ذلك إلى غياب البنية العابرة للمحليات، وضعف آليات التشبيك، وتباين أولويات المطالب والسياقات، وهي كلها عوامل تحد من قدرتها على تراكم القوة اللازمة لخلق فاعل جماعي موحّد في مجال العدالة المائية. كما أن تشتت النضالات في بؤر محلية منفصلة يسهل على السلطات التعامل معها كأزمات متفرقة، بدل مواجهتها باعتبارها تعبيرًا عن أزمة بنيوية في إدارة الموارد.

في هذا السياق، يصبح دور المجتمع المدني والمنظمات الأهلية محوريًا، ليس بوصفهم وسطاء تقنيين أو منفذين لمشاريع لوجستية فحسب، بل كقوة سياسية داعمة لهذه الحركات، تعمل على ربط النضالات المحلية وتوسيع نطاقها وتعزيز قدرتها على التأثير. ويتطلب ذلك الاستثمار في بناء منصة عربية للحركات الاحتجاجية المائية، استنادًا ودعمًا لتجربة المرصد التونسي للمياه، تكون فضاءً لتبادل الخبرات، وتطوير النقاشات، ودعم الفاعلين الميدانيين، وصياغة أجندة مشتركة تعزز التضامن العابر للحدود. كما يستدعي الأمر إعادة تأطير أزمة المياه من خطاب «الندرة»، الذي يحصر المسؤولية في الأفراد وقدرتهم على التكيف، إلى خطاب «الحق»، الذي يُحمّل بنى الإنتاج والتوزيع مسؤولية الخلل.

ويمثل التوثيق المجتمعي أداة استراتيجية في هذا التحول، إذ ينبغي أن تتحول الشهادات والروايات المحلية إلى أرشيف مقاوم يُسائل خطاب الدولة، ويكشف أنماط التهميش البنيوي، ويغذي خطاب المواطنة المائية القائم على الاعتراف المتكافئ بحق الجميع في الموارد. وإذا ما دُعم هذا النهج سياسيًا وتنظيميًا، فإنه يمكن أن يحوّل ما يبدو اليوم شذرات متفرقة من الغضب المائي إلى حركة اجتماعية واسعة، قادرة على التأثير في السياسات على المستويين الوطني والإقليمي.

وتتسع هذه الاستراتيجية لتشمل حماية الناشطين والمنصات البيئية في الفضاء الرقمي، ليس فقط من خلال توفير أدوات تكنولوجية آمنة، بل عبر بناء وعي جمعي بأهمية الفضاء الرقمي كامتداد للمجال العام وكحقل للنزاع السياسي، وليس بديلًا عنه. وفي السياق نفسه، يصبح من الضروري تعزيز التحالفات بين قضايا المياه وقضايا أخرى مثل السكن، والصحة، والعمل المناخي، بما يتوافق مع أدبيات العدالة البيئية متعددة القضايا، ويفتح المجال أمام توسيع القاعدة الاجتماعية للحراك، وربط النضالات اليومية بتحولات هيكلية أوسع.

إن النضال من أجل الماء، في ضوء هذه القراءة، هو نضال سياسي بامتياز، إذ يتناول أسئلة جوهرية تتعلق بمن يقرّر في الشأن العام، ومن يُعترف به كفاعل، ومن تُمنح له شرعية تمثيل المصلحة العامة. وكما تؤكد أدبيات العدالة المائية، فإن إعادة التفكير في المياه كمجال للصراع والاعتراف والتفاوض يمكن أن يفتح إمكانيات جديدة لإعادة ترتيب العلاقة بين الدولة والمجتمع، بعيدًا عن التكنوقراطية المغلقة، ونحو ديمقراطية مائية تؤسس لمواطنة هيدروليكية حقيقية. وفي هذا الإطار، لا ينبغي النظر إلى دعم حركات المياه في المنطقة العربية كمجرد عمل تضامني ظرفي أو تدخل إنساني، بل كاستثمار طويل المدى في بناء مجال عام بديل، تُنتج فيه المطالب من القاعدة، وتُعاد فيه صياغة السيادة على أساس الحق في الحياة والعدالة.

هكذا، يتضح أن ما يجمع بين احتجاجات فجيج، والبصرة، وزاكورة، ومرج بسري، والخرطوم، وكفر البرلس، ليس فقط المعاناة من نقص المياه أو تلوثها، بل خوض معركة أوسع تتعلق بالاعتراف، والسيادة، والحق في الموارد، والكرامة المعيشية. وبرغم اختلاف مواقعها وأدواتها، تشكل هذه الحركات موجة اجتماعية متصاعدة، يمكن—إذا ما تم دعمها وربطها وتوسيع قاعدتها—أن تتحول إلى حركة بيئية عربية ذات عمق تحويلي، قادرة على مواجهة منطق التسليع والخصخصة، وإعادة صياغة العقد الاجتماعي البيئي بما يضع الماء في قلب النضال من أجل مستقبل أكثر عدلاً.

05

الخاتمة: الماء كحق، وأفق لحركة العدالة البيئية والاجتماعية

تُظهر القراءة المقارنة للحركات الاحتجاجية المرتبطة بالمياه في العالم العربي أنها ليست مجرد استجابات ظرفية لأزمات خدمية آنية، بل تمثل تجسيدًا لصراعات توزيع إيكولوجي عميقة الجذور، حيث يتقاطع البعد البيئي بالبعد الاجتماعي والسياسي. فمن زاكورة وفجيج في المغرب، إلى البصرة في العراق، وقفصة في تونس، وغزة في فلسطين، يصبح الماء ليس مجرد مورد مادي للحياة، بل حقلاً سياسيًا ورمزيًا تُعاد فيه صياغة حدود المواطنة والانتماء. وفي هذا السياق، تتجاوز المطالبة بالماء كونها طلبًا لخدمة أساسية لتصبح فعل مقاومة ضد بُنى الإقصاء وإعادة إنتاج التهميش.

ورغم اشتراك هذه الحركات في سمات متكررة، مثل الطابع المحلي المتجذر، والرمزية العالية للمورد المائي، والبنية الأفقية اللامركزية، واستخدام الأدوات الرقمية، فإنها تظل في معظمها بؤرًا احتجاجية منفصلة لم تتطور إلى حركة اجتماعية راسخة على المستوى الوطني أو العربي. ويعود ذلك إلى ضعف البنية العابرة للمحليات، وتفاوت السياقات السياسية والاقتصادية، وهيمنة النيوليبرالية والسلطوية، وغياب آليات التشبيك المستدام، وهي كلها عوامل تحد من تراكم القوة اللازمة لتشكيل فاعل جماعي قادر على فرض أجندة للعدالة المائية. كما أن الطبيعة العفوية لهذه التحركات، المرتبطة غالبًا بأزمة محلية محددة، تسمح للسلطات بمعالجتها كأحداث معزولة، بدل التعامل معها كجزء من أزمة هيكلية في أنماط توزيع وإنتاج وإدارة المياه.

في هذا السياق، يبرز الدور المحوري للمجتمع المدني والمنظمات الأهلية، الذي يتجاوز الوساطة التقنية أو الدعم اللوجستي ليشمل الانخراط السياسي في دعم هذه الحركات الاحتجاجية. ويمكن لبناء منصة عربية للحركات الاحتجاجية المائية أن يوفر إطارًا لتبادل الخبرات والمعارف، وتوسيع النقاشات، وصياغة خطاب مواطنة مائية يربط بين البعد البيئي والاجتماعي والسيادي، بما يعيد تأطير المياه من منظور «الندرة» إلى منظور «الحق». ويستلزم هذا الاستثمار في التوثيق المجتمعي كأداة استراتيجية لبناء أرشيف مضاد للسرديات الرسمية، قادر على مساءلة الدولة وكشف التهميش البنيوي، مع تعزيز الحماية الرقمية لضمان استدامة الفعل الاحتجاجي وفاعليته على المدى الطويل.

إن مستقبل العدالة البيئية في المنطقة العربية يمر عبر الاعتراف بالماء كحق أساسي وشرط للكرامة الإنسانية، والنضال من أجله كمسار مشروع لإعادة تخيل أنماط الحكم وإعادة ملكية القرار المائي إلى المجتمعات. ومن خلال التنظيم القاعدي، وبناء التضامن على المستويين الوطني والقومي والعابر للحدود، وتراكم المعرفة النقدية، يمكن تحويل هذه «الشذرات» المحلية من الغضب المائي إلى حركة اجتماعية ممتدة، قادرة على التأثير في الأجندات الوطنية والإقليمية. وفي ظل الضغوط الاستثنائية على الموارد، والهشاشة البنيوية للمؤسسات، وتزايد المطالب الديمقراطية، يصبح الماء ليس مجرد وسيلة للحياة، بل أداة تؤسس لمواطنة بيئية حقيقية وعدالة اجتماعية متجذرة.

المراجع

أولا: المراجع الأكاديمية والتقارير البحثية

* Al-Haq. (2021). Water is a weapon: Israel's intentional targeting of water infrastructure in Gaza. Al-Haq Organization.
* Anand, N. (2017). Hydraulic city: Water and the infrastructures of citizenship in Mumbai. Duke University Press.
* Bakker, K. (2007). The "commons" versus the "commodity": Alter-globalization, anti-privatization and the human right to water in the global South. Antipode, 39(3), 430–455. Link.
* Blanchon, D., & Casciarri, B. (Eds.). (2019). L'accès à l'eau en Afrique. Presses universitaires de Paris Nanterre. Link.
* Brannen, S. J., Haig, C. T., & Schmidt, K. (2020). The age of mass protests: Understanding an escalating global trend. Center for Strategic and International Studies (CSIS). Link.
* Casciarri, B., & Deshayes, C. (2019). « Nous sommes assoiffés ! »: réflexions sur les mouvements de protestation pour l'accès à l'eau à Khartoum, Soudan (2015–2016). In D. Blanchon & B. Casciarri (Eds.), L'accès à l'eau en Afrique. Presses universitaires de Paris Nanterre. Link.
* El Nour, S., & El Marakby, A. (Eds.). (2023). People and water in Egypt: A political ecology perspective. Sefsafa Publishing House.
* El Nour, S., Elaydi, H., & Hussein, H. (2021). Thirst revolution: Practices of contestation and mobilisation in rural Egypt. Contemporary Levant, 6(2), 169–184. https://doi.org/10.1080/20581831.2021.1952003
* Elgindy, K., & Mabrouk, M. (2024). The looming climate and water crisis in the Middle East and North Africa. Carnegie Endowment for International Peace. Link.
* Hassaniyan, A. (2021). The environmentalism of the subalterns: A case study of environmental activism in Eastern Kurdistan/Rojhelat. Local Environment, 26(8), 930–947. Link.
* Houdret, A. (2010). The water connection: Irrigation, water grabbing and politics in southern Morocco. Water Alternatives, 3(1), 132–149.
* Islam, A. (2008). Drinking water protests in Egypt and the role of civil society. Transnational Institute. Link.
* Khalifa, M., Al-Zu'bi, M., & Brouziyne, Y. (2025). Pathway from water-conflict to water-peace in the Middle East and North Africa. Water Practice & Technology, 20(3), 671–684. Link.
* Martínez-Alier, J. (2002). The environmentalism of the poor: A study of ecological conflicts and valuation. Edward Elgar Publishing.
* ReWater MENA. (2022). Water solutions in Lebanon: Who and what is standing in the way? International Water Management Institute (IWMI).
* Rizzi, L., & Mollinga, P. P. (2024). Blooming activism in a drying land: Water justice movements along River Tigris in Iraq. Water International, 48(1), 14–36.
* Strang, V. (2004). The meaning of water (1st ed.). Routledge. Link.
* Sultana, F., & Loftus, A. (2019). The right to water in a global context: Challenges and transformations in water politics. In Water Politics (pp. 1–14). Routledge.
* Swyngedouw, E. (2005). Dispossessing H2O: The contested terrain of water privatization. Capitalism Nature Socialism, 16(1), 81–98.
* Temper, L., Del Bene, D., & Martínez-Alier, J. (2015). Mapping the frontiers and front lines of global environmental justice: The EJAtlas. Journal of Political Ecology, 22(1), 255–278.
* World Bank. (2018). Beyond scarcity: Water security in the Middle East and North Africa (MENA Development Report). Link.

* World Bank. (2020, September 4). Cancellation of water supply augmentation project (Bisri Dam Project). Link.

* أطاك المغرب. (2024، أبريل 10). المغرب: حراك واحة فكيك من أجل الحق في الماء. الرابط.

* مؤسسة مؤشر الديمقراطية. (2016). مؤشر حركة الاحتجاج في مصر لعام 2015 (تقرير). الرابط.

* المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية – ECSER. (2014). تقرير نشرة الاحتجاجات لعام 2013. القاهرة: المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية.

* المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية. (2022). أزمة المياه في تونس: من التحركات الاجتماعية إلى أزمة بيئية متصاعدة. الرابط.

* المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية. (2023، يوليو). الحق في الماء: أزمة مستمرة وحلول مغيبة [ورقة سياسات. الرابط.

* المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية. (2024، يوليو). المرصد الاجتماعي التونسي – التقرير الرقمي لشهر يوليو 2024. الرابط.

* منصة العدالة الاجتماعية. (2019). 2018 عام الاحتجاجات الاجتماعية والاقتصادية. القاهرة: منصة العدالة الاجتماعية.

* منصة العدالة الاجتماعية. (2024). بين التراجع والصمود: تقرير الاحتجاجات العمالية والاقتصادية والاجتماعية لعام 2024. الرابط.

ثانيًا: المصادر الصحفية والمواقع الإخبارية

* Al Jazeera. (2021, November 26). Hundreds protest in Jordan against water-energy deal with Israel. Link.

* Al-Monitor. (2024, June 18). Algeria hit by water protests as climate crisis deepens. Link.

* Save Bisri Valley. (n.d.). Save the Bisri Valley campaign official Facebook page. Link.

* The Guardian. (2024, June 27). 'Whack-a-mole situation': Algerian officials wrestle with water shortage anger. Link.

* العربي الجديد. (2023، 6 يونيو). أزمة مياه في الخرطوم والأقاليم تثير احتجاجات شعبية. متاح على: الرابط. (تاريخ الاطلاع: 11 نوفمبر 2025)

* القدس العربي. (2023، 15 مايو). احتجاجات في تعز بسبب أزمة المياه وارتفاع أسعار الصهاريج. متاح على: الرابط. (تاريخ الاطلاع: 11 نوفمبر 2025)

* منير، إيمان. (2024، 18 مايو). تحلية المياه "الخضراء": كيف نحلّ أزمة المحلول الملحي؟ مواطن – ثمن الماء العذب في الخليج العربي (الجزء الرابع). متاح على: الرابط. (تاريخ الاطلاع: 11 نوفمبر 2025)

* المرصد التونسي للمياه. (بدون تاريخ). الصفحة الرئيسية. متاح على: الرابط.(تاريخ الاطلاع: 11 نوفمبر 2025)

* هوامش. (2024، 15 مارس). قصة أربعة أشهر من الغضب في فجيج. متاح على: الرابط.

* هسبريس. (2017، 10 أكتوبر). ثورة العطش بزاكورة تُحقن الأجواء.. والسلطات تعتقل 23 شخصاً. متاح على:الرابط. (تاريخ الاطلاع: 11 نوفمبر 2025)

* السفير العربي – غربالي، فؤاد. (2025، 6 نوفمبر). من ندرة المورد إلى وفرة الصراع: أزمة الماء في تونس. متاح على: الرابط. (تاريخ الاطلاع: 11 نوفمبر 2025)

* سودان أخبار. (2023، 7 يونيو). احتجاجات بسبب أزمة مياه الشرب في العاصمة السودانية ومناطق أخرى. متاح على: الرابط. (تاريخ الاطلاع: 11 نوفمبر 2025)

تعمل **شبكة المنظّمات غير الحكوميّة العربيّة للتنمية** في 12 دولة عربيّة، مع 9 شبكة وطنيّة (وعضويّة ممتدة لـ 250 منظّمة مجتمع مدني من خلفيّات مختلفة) و 25 عضو من منظّمات غير حكوميّة.

ص.ب المزرعة 14/5792 بيروت، لبنان